المحاضرة 03 "المجمعات والإحصاءات النقدية Les agrégats monétaires"

تطرقنا في أول محاضرة إلى فكرة التوازن بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي، أي أهمية أن يتوافق التيار النقدي و التيار الحقيقي، وذلك حفاظا على الاستقرار النقدي لما له من أهمية على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، والاستثمار والاستهلاك.

كما تعرفنا على النقود ، نشأتها و تطورها و أشكالها في المحاضرة الثانية، وتوصلنا إلى فكرة مفادها أن للنقود عدة أشكال، ولكل شكل صفات و وظائف محددة. غير أن ما يهم فيما يخص استخدام النقود هو قابلية تحويلها إلى سيولة، وقد عمد الاقتصاديون إلى الاستناد على هذه الصفة في وضع المؤشرات الإحصائية للاستعانة بها في تكميم حجم المعروض النقدي، الذي يتأثر بطبيعة وحجم الاصدار النقدي وعمليات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية تشرف عليها السلطة النقدية سيتم التطرق إلى تلك المؤشرات ضمن هذه المحاضرة.

أولا. تعريف الكتلة النقدية ومجمعاتها

تضم الكتلة النقدية أو كمية النقد المتداول في الاقتصاد وسائل الدفع المتداولة لدى الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين المقيمين خلال فترة معينة، وتشمل جميع النقود الورقية والمعدنية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة والودائع، والتي تجتمع فيما يعرف بالمجمعات أو مستويات الكتلة النقدية وتعرف المجمعات النقدية بأنها "مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق".

كما تعرف بأنها تمثل المعروض النقدي للدولة في زمن معين، وهي بهذا تشمل جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الآفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، كما تعتبر التزاما أو دينا على عاتق المؤسسات التي تصدره وهذا تجاه حائزيه من الآفراد والمنشآت، وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة.

وترتب حسب معيار درجة السيولة كالآتي :

- القاعدة النقدية B : تتمثل في النقود المتداولة بالإضافة إلى الاحتياطات البنكية؛
- المجمع النقدي M1 :يضم كلا من النقود المتداولة خارج البنوك والودائع الجارية تحت الطلب؛
- المجمع النقدي M2 :يتكون من المجمع النقدي M1 بالإضافة إلى الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ما عدا البنوك المتخصصة؛
- المجمع النقدي M3 :يشتمل على M2 مضافا إليه الودائع غير الجارية الحكومية؛
- المجمع النقدي M4 :يتضمن M3 وأوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين.

1. القاعدة النقدية (B):

تدعى كذلك " الآساس النقدي "وتتصف بالسيولة التامة، وتشمل القاعدة النقدية على النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي والتي تتكون من النقود الورقية الالزامية التي يختص البنك المركزي بإصدارها، والنقود المساعدة المعدنية والورقية التي في أيدي الآفراد ومنشآت الآعمال والتي تستخدم كوسائل دفع،

التي تختص دار السك أو وزارة الخزانة بإصدارها[1]، بالإضافة إلى الاحتياطات النقدية لدى البنوك في صناديقها وحساباتها لدى البنك المركزي.

وعلى هذا الآساس تكون القاعدة النقدية:

$$MB = C + R$$

حيث: C ترمز إلى النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي وR ترمز إلى إجمالي الاحتياطيات المصرفية[2].

2. المجمع النقدي (M1):

يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الآوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الآعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد.[3]

ويرمز لهذا المفهوم في الإحصاءات النقدية الدولية بالرمز (M1) ويتوافق هذا المفهوم الضيّق للكتلة النقدية مع وظيفة النقود كوسيط للتبادل، وذلك أن المدفوعات تتم إما باستخدام أوراق البنكنوت أوالنقود المساعدة وغالبًا ما تتم بواسطة الشيكات.[4]

إن تعريف المجمع (M1) كمجموع وسائل الدفع، يقتضي من جهة عدم الاخذ في الحسبان لاحتياطات البنوك نظرا لأنها غير معدة لشراء السلع والخدمات، ومن جهة أخرى عدم الآخذ في الحسبان للأرصدة النقدية في حيازة الدولة، لأن قرارات إنفاقها لا تتعلق بشكل وثيق برصيدها النقدي، كما يمكنها أن تغطي احتياجاتها للنقد السائل بالتسبيقات التي يقدمها لها البنك المركزي.[5]

3. المجمع النقدي (M2):

يشمل (M1) بالإضافة إلى التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التنمية الصناعية (CODEVI) حسب النظام الفرنسي، وحسابات الإدخار السكني...إلخ.[6]

وتعود اسباب التوسع في عرض النقد هنا الى ان القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر جزءا كبيرا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة وفي نفس الوقت تدر عائد وهذه

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسواق المالية)، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2010، ص. 75.

[2] بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، 2006، ص. 76.

[3] مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص. 55.

[4] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

[5] إلمان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 53.

[6] مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية[1].

ويعتمد هذا المفهوم في قياس العرض النقدي على استخدام النقود كمستودع للقيمة، حيث يتم الاحتفاظ بالأصول المالية خلال الفجوة الزمنية التي تفصل بين الحصول على هذه الآصول وبين استخدامها في الدفع .وطبقا لهذا المفهوم فإن تعريف النقود لا يجب أن يقتصر فقط على النقود السائلة، أو عالية السيولة، كما هو محدد في التعريف السابق (M1)، بل يجب أن يشتمل أيضا على تلك الآصول ذات السيولة العالية نسبيا مثل الودائع الادخارية بالبنوك التجارية التي تسمي أشباه النقود وبالتالي فإن تعريف العرض النقدي وفقا لمفهوم السيولة يرمز له بالرمز (M2) ويتضمن المكونات التالية:[2]

1- عرض النقود على أساس وسائل الدفع؛
2- الودائع الادخارية وبأخطار لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية والعملة الآجنبية؛
3- الودائع الادخارية بصناديق التوفير؛
4- شهادات الايداع الادخارية ذات الدخل الثابت التي تصدرها البنوك التجارية؛
5- شهادات الايداع ذات القيمة المتضاعفة التي تصدرها البنوك التجارية؛
6- الودائع الجارية بالعملة الآجنبية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والآعمال وفروع البنوك الآجنبية.

4. المجمع النقدي (M3):

يذهب البعض إلى أبعد من مفهوم (M2) الواسع فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل الودائع الآجلة الكبيرة[3]، فمن الملاحظ أن تعريف النقود بالمفهوم السابق لا يتضمن الودائع الآجلة والادخارية في المؤسسات المالية الآخرى غير البنوك التجارية، حيث أن هذه الآصول مماثلة تماما للودائع الادخارية والآجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فإن استبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي لكمية العرض النقدي في المجتمع. كذلك فإن الودائع الحكومية لا تدخل ضمن عرض النقود في المفهوم السابق، في حين أن هذه الودائع آجلا أو عاجلا سوف تصب في تيار الانفاق العام، وتتحول بالتالي إلى وسائل دفع في يد الآفراد والمنشآت، الآمر الذي يتطلب إدخالها ضمن العرض النقدي في المجتمع.[4]

مما تقدم نجد أنه يمكن الحصول على تعريف أوسع للنقود بحيث يشتمل على مكونات كل من (M1، M2) وتلك الآصول المالية الآخرى التي تتصف بدرجة عالية نسبيا من السيولة مثل الودائع الحكومية، والودائع الآجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية في المجتمع بخلاف البنوك التجارية. وهذا التعريف الواسع للنقود يرمز له بالرمز (M3)، وهو يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية، ويعرف بمصطلح اجمالي السيولة المحلية، ويتحدد العرض النقدي بمفهومه الواسع (M3) بالمكونات التالية:

1- عرض النقود على أساس مفهوم السيولة (M2) ؛
2- الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية؛
3- الودائع الادخارية لدى مختلف المؤسسات المالية في المجتمع غير البنوك التجارية؛

---

[1] أكرم حداد و مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2010، ص. 89.
[2] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 79-80.
[3] بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص. 70.
[4] السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد عزلان، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 80-81.

4- بوالص التأمين لدى شركات التأمين المختلفة.

M0= B = القاعدة النقدية = الأوراق النقدية في التداول

M1= المتاحات النقدية = النقود القانونية + النقود الكتابية

M2= النقود القانونية + النقود الكتابية + أشباه النقود = M1 + أشباه النقود

M3= M2 + التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول + الودائع والتوظيفات بالعملة الصعبة + السندات قصيرة الأجل القابلة للتداول في السوق النقدي الصادرة من طرف المؤسسات المالية وخزينة الدولة

ملاحظة:

بعض البلدان تعتمد على مؤشرات إحصائية أخرى مثل المسح المالي للسيولة الإجمالية (M4)، والذي يشمل (M3) زائد الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة.